اقتصاد

فوق الطاولة

دعوا وجدانكم في المنزل!

علي هاشم

لو تأخر قليلاً عن خوض غمار التصريحات الصحفية، لكان احتفظ وزير التجارة «وحماية المستهلك» لمدة أطول بتلك الإيحاءات الجدية التي قرأناها في صورته التي نشرتها وكالة الأنباء الوطنية ساعة تسلمه حقيبته الجديدة!.. ظهوراته المتكررة خلال الأسبوع الماضي شارحاً «ضرورات» رفع أسعار الخبز، نجحت بإبراز ضعف تعويلنا على قراءة الوجوه!!.

لم تحظ قضية القرار برفع سعر الخبز بالقدر المتوقع من الاستياء، هذا ما يمكن استخلاصه لدى متابعة القنوات المتاحة لقياس رجع الصدى، وإحقاقاً للحق، يفترض بكل من يدّعي العدل أن يحتفظ للوزير بهذا المرور الهادئ للقرار، إذ كيف لأحدنا أن يتذكره أو يهتم به أمام القدرة المذهلة للوزير على رفع «الضغط»!.

في معرض تسويقه لقرار الخبز، أعلمنا الوزير أن «لا دافع للحكومة بأي إجراء تتخذه سوى تطبيق وجدانها لتحصيل نفقات الدولة» وأن «خزينتها هي جيوب رعاياها» متسائلاً باستنكار عما إذا كان «من المعقول أن يترك كيلو الخبز بـ١٢ ليرة والحكومة تنفق أكثر من ٨٦ ملياراً دعما للحنطة» قبل أن يطرح خلاصته الفيثاغورثية بأن «إخفاق الحرب على سورية أصبح أمراً محتماً وبناء عليه قامت الحكومة بدراسة إمكانية تدوير الدعم»!.

رغم الاختلاف الصارخ في نياتنا، يمكننا الوقوع على نقاط التقاء مع الوزير، لكن –بالطبع– من حيث يقف كل منا، فجميعنا يؤمن بأن «وجدان الحكومة» هو المتهم الأول في تحصيل «نفقات الدولة» من جيوب المواطنين، لأنها –ولسبب ما– تؤمن بأن تلك الجيوب هي بالفعل «خزينتها» التي تمد يدها إليها ساعة تشاء لسد عجزها، ناهيك عن أن الحرب، التي باتت وراء ظهورنا، لم نعد نتذكرها إلا حين «تقصف» الحكومة جيوبنا بقرارات جديدة!!..

ما قد يسجل من خلاف مع السيد الوزير في هذا الجانب، يقتصر على استهجانه لـ«اللامعقول» في «ترك كيلو الخبز بـ١٢ ليرة»!.

من حيث المبدأ، على السيد الوزير من الآن فصاعداً البدء بشراء الخبز ليتأكد من أن سعره لم يكن ١٢ ليرة كما يعتقد، أما ثانياً، فلربما يتطلب الأمر تذكيره بأن الفشل الذريع للسياسات النقدية والاقتصادية هو من يتسبب بهذا التضخم المطرد في كتلة الدعم، وهو ما «يضطر» الحكومة لمد يدها مراراً إلى خزنتها المخبأة في «جيوب مواطنيها»؟!.. وكي يتيقن من دقة الفكرة، فليسأل نفسه عن سبب التزايد الهائل في كتلة الدعم «دفترياً» رغم رفعه الكامل «واقعياً» عن معظم السلع المدعومة وبقدر يزيد بأضعاف عن سعرها التنافسي قبل عامين؟!.

في قضية الخبز تحديداً، وباختصار ممكن، ثمة أسباب موضوعية لقرار الرفع الأخير، أولها: إخفاق «الأسعار المجزية» التي وضعتها الحكومة في دفق محاصيل الحبوب إلى صوامعها، قبل اضطرارنا لشرائه بضعف السعر –استيراداً– جراء انخفاض أسعار الليرة، وهذا الأخير ذو علاقة بفشل سياستنا النقدية المعطوف بدوره على إخفاق ثالث لسياستنا الاقتصادية في استنهاض الإنتاج الوطني!..

لا عداوة صماء مع تعديل سياسة الدعم إلا حين تثير المخاوف من استمرار مد اليد إلى «الخزنة» على الطالع والنازل، ولئلا يبقى هذا الحبل على غاربه، وما لم يرض «وجدان» الحكومة البقاء في المنزل كيما يتفرغ أعضاؤها في مكاتبهم لوضع سياسات ناجعة تقينا ما أمكن من منعكسات الحرب.. فلا حل سوى بقائهم سوية.

موظفون أمام القضاء و«السورية للتأمين» تفتش في ملفات الحوادث

تزوير الضبوط يطول سيارات الحكومة

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر حكومي مسؤول لـ«الوطن» عن إحالة خمسة موظفين في المؤسسة السورية العامة للتأمين إلى القضاء المختص إضافة إلى عدد آخر من المتورطين في قضية تزوير تنظيم ضبط حادث لسيارة حكومية بهدف الحصول على تعويضات إصلاح من مؤسسة التأمين.

وبيّن المصدر أن المؤسسة في الفترة الأخيرة قامت بإخضاع جميع حوادث السيارات إلى التدقيق من جهة داخلية، ونتيجة لهذا التدقيق لوحظ وجود بعض التجاوزات يقع بعضها على عاتق بعض رجال المرور وآخر يعود على عاتق معدي تقارير الخبرة إن كانت خبرة طبية أو خبرة مادية، وجزء يقع على عاتق موظفي المؤسسة السورية للتأمين، بالاشتراك مع أصحاب المهن الذين يقومون بالإصلاح وذلك من خلال إعطاء فواتير إصلاح مبالغ فيها، مع وجود حالات تورط لمحامين.

وأوضح المصدر أن مدير أحد الجهات العامة تقدم بشكوى إلى مؤسسة التأمين تفيد تنظيم ضبط شرطة حول تعرض سيارته لحادث دون معرفته، بهدف إجراء إصلاحات للسيارة التابعة للجهة العامة التي يعمل لديها.

وعلى ذلك تمت إحالة الشكوى إلى الرقابة الداخلية في المؤسسة التي قامت بدورها بالتعاون مع الجهات المعنية بإجراء تحقيقات في ملابسات الموضوع، إضافة إلى بدء الجهاز المركزي للرقابة المالية بإجراء التحقيقات الخاصة به للكشف عن ملابسات القضية، ليتم بناء على نتائج التحقيقات توقيف خمسة أشخاص من الموظفين لدى الشركة السورية للتأمين وعناصر من المرور الذين قاموا بتنظيم الضبط وبعض الأشخاص الذين ثبت تورطهم، ليتم بعد ذلك إحالة الموضوع إلى القضاء الذي قام بإخلاء سبيل موظفي الشركة السورية للتأمين على ذمة القضية التي ما زالت منظورة أمام القضاء المختص حتى تاريخه، إضافة إلى استمرار الجهاز المركزي بالقيام بتحقيقات في الموضوع.

وأشار المصدر إلى أنه منذ فترة تم إيقاف مجموعة من عناصر المرور في محافظة اللاذقية إضافة إلى مجموعة من المحامين والأطباء الخبراء وتم إحالتهم إلى القضاء المختص الذي ينظر في ملابسات الدعوى والتي تضم عدد من موظفي المؤسسة السورية للتأمين أيضاً.

وكشف المصدر عن قيام المؤسسة حالياً بجولات تفتيشية على كافة فروع المؤسسة في المحافظات تم خلالها التدقيق بكافة ملفات حوادث السيارات مبيناً أنه يتم حالياً التفتيش الداخلي في محافظة طرطوس للنظر في ملفات حوادث السيارات لدى الفرع. كما تم إيقاف صرف العديد من المطالبات التي تثير الشكوك، كما تمت إحالة الملفات المشبوهة إلى الجهات الوصائية.

من جهة أخرى ووفقاً لمصدر في وزارة المالية أوضح أنه من الشائع حالياً وجود حالات من فبركة الضبوط الوهمية لحوادث لم تحدث أصلاً بسبب وجود تجاوزات بعض العاملين، إضافة إلى حالات من المبالغة في تقييم الأضرار الجسدية من الأطباء الشرعيين والمبالغة المادية عند تحديد الكلف من أصحاب الورش إضافة إلى تجاوزات تقع من موظفي مؤسسة التأمين مشيراً إلى الحادثة نفسها التي وقعت في محافظة اللاذقية والذي ثبت تورط رجال شرطة وأطباء ومحامين وموظفين لدى شركة التأمين.

إذاً لعبت الصدفة الدور الأساسي في كشف عمليات التزوير والفساد في التأمين لسرقة المال العام، فلولا أن تكون السيارة لمسؤول حكومي تقدم بشكوى إلى المؤسسة، لما فتحت القضية، التي تخبئ وراءه المئات من الحالات المشابهة، لذا أصبح حري بالجهات المعنية التعامل بحزم مع هذه المخالفات، وفتح جميع ملفات التأمين التي تحتمل الشك، وهي كثيرة جداً، حرصاً على المال العام أولاً وآخراً.

الرئيس الأسد يحيل مشروع قانون موازنة ٢٠١٦ إلى مجلس الشعب

الوطن

أحال الرئيس بشار الأسد إلى مجلس الشعب اليوم مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦ لعرضه على المجلس.

وكان مجلس الوزراء ناقش في جلسته التي عقدها في العشرين من الشهر الجاري مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦ وبيان الحكومة المالي حوله إضافة إلى جداول هذه الموازنة حيث تم تحديد اعتماداتها بمبلغ إجمالي قدره ١٩٨٠ مليار ليرة سورية.

وتوزعت الموازنة في الشق الجاري ١٤٧٠ ملياراً والجانب الاستثماري ٥١٠ مليارات أي بزيادة ٤٢٦ ملياراً عن موازنة عام ٢٠١٥ كما أن الدعم الاجتماعي زاد عن العام الحالي حيث أصبح ٩٧٣ ملياراً و٢٥٠ مليوناً إضافة إلى فرص العمل المتاحة للتوظيف بمجموعها ٦٤٥٧٥ وظيفة موزعة على القطاع الإداري والاقتصادي وتم تخصيص ٤ مليارات ونصف المليار لتمويل مشاريع مولدة لفرص عمل تتعلق بذوي الشهداء.

وحسب وزير المالية إسماعيل إسماعيل تحمل هذه الموازنة في آفاقها التوسع والتنمية من خلال المشاريع التنموية والخدمية على المدى القصير والمتوسط وإيجاد مشاريع ذات إنتاجية سريعة وموائمة للظروف الراهنة.

٨٥٪ من سكان دمشق لم يحصلوا على سكر «البونات».. و«التموين» تطمئن: عقود كبيرة قيد التنفيذ

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» عن تعاقد الحكومة لاستيراد كميات كبيرة من مادة السكر لتأمين مستحقات المواطنين من مادة السكر المقنن للقسيمة الحالية وأن هذه الكميات ستكون كافية لحل مشكلة النقص الحاصل لدى صالات ومراكز توزيع السكر المقنن في مختلف المحافظات وأنه في حال تأخرت هذه الكميات في الوصول ستعمل الوزارة على تمديد العمل بالقسيمة الحالية خلال الأشهر الأولى من العام القادم لتمكين المواطنين من الحصول على كامل مستحقاتهم من هذه المادة.

من جانبه بين مدير استهلاكية دمشق طلال حمود أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي احتياجات المواطنين في مدينة دمشق من مادة السكر المقنن للدورة الحالية ما بين ١٥–٢٠ ألف طن وأن ما تم توزيعه حتى الآن عبر مراكز المؤسسة لا يغطي أكثر من ١٥٪ من هذه الاحتياجات وأن عمليات التوزيع انخفضت بشكل كبير في الآونة الأخيرة بسبب عدم توافر المادة.

وعن حالة تهريب المادة من الموظفين أوضح أنه لا يمكن لعمال المراكز التلاعب بالكميات الخاصة بالسكر المقنن لكون هذه الكميات مقيدة لدينا ويتم جرد الكميات التي يجري تسليمها للمركز ومطابقتها مع الكميات الموزعة لديه لمعرفة مدى الدقة في العمل وفي حال وجود أي نقص يتم محاسبة المسؤول وتغريمه بهذه الكميات.

أما مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية باسل طحان بين أن معظم حالات التلاعب التي تم تسجيلها من دوريات حماية المستهلك حول مادة السكر المقنن كانت تتركز حول الاتجار بالقسائم من خلال تعمد بعض الأشخاص على شراء القسائم من المواطنين وتجميعها ومن ثم استلامها وبيعها في السوق وفق الأسعار الرائجة والمرتفعة حيث تم ضبط كمية تزيد عن نصف طن من السكر المقنن في منطقة الحقلة بدمشق حصل عليها المخالف عن طريق شراء القسائم وصرفها واستلام الكميات المستحقة لها وتجميعها.

كما أكد ذلك معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمود الخطيب الذي أكد أن دوريات حماية المستهلك تعمل على زيارة المراكز والصالات التابعة لمؤسسات التدخل الإيجابي بشكل مستمر وأن هناك تركيزاً على متابعة عمليات توزيع مادة السكر ورصد أي مخالفة وأنه تم تنظيم العديد من الضبوط بحق بعض العاملين في هذه الصالات.

وبالعودة لمدير استهلاكية دمشق فقد أكد أن المؤسسة تعمل على تغذية السوق بمادة السكر الحر عبر طرح كميات منها للبيع في منافذ البيع التابعة لها وبسعر ١٥٠ ليرة للكيلو للعمل على تحقيق توازن في السوق وعدم حدوث ارتفاعات كبيرة في سعر كيلو السكر حيث يتم تزويد المراكز بكمية ١٠ أكياس لكل مركز وبشكل متناوب لتشمل الكميات جميع المناطق في دمشق.

وفي سياق متصل بين أن حجم المبيعات في استهلاكية دمشق بلغت منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر أيلول نحو ٣,٨ مليارات ليرة وهو ما يمثل نسبة تنفيذ ١٢٥٪ من المخطط للفترة نفسها وأن متوسط حجم المبيعات اليومي يقترب من ١٥ مليون ليرة عازياً ارتفاع نسب التنفيذ والمبيعات اليومية للإقبال المتزايد على المجمعات والصالات التابعة للمؤسسة من المواطنين بسبب توفير معظم المواد والمستلزمات الأساسية إضافة إلى تنفيذ الكثير من مهرجانات التسوق وخاصة بمناسبة الأعياد والمواسم وخاصة بداية العام الدراسي إضافة إلى الاستمرار بتقديم العروض الخاصة بحملة عيشها غير مع بداية كل شهر وبأسعار منخفضة بنسبة ١٠٪ عن الأسعار في الأيام.

وأكد أن المؤسسة تعمل على زيادة منافذ البيع التابعة لها وتأهيل المراكز التي خرجت عن الخدمة وإعادتها للعمل حيث تم افتتاح كل من صالة المزة سومرية وصالة في منطقة الميدان حيز العمل.

بورصة دمشق ثاني أفضل بورصة عربية بأداء المؤشر خلال الربع الثالث ٢٠١٥

علي سليمان

استحقت سوق دمشق للأوراق المالية المرتبة الثانية بين جميع البورصات العربية على أساس أداء المؤشر خلال الربع الثالث من العام الجاري ٢٠١٥ وفقاً لاتحاد البورصات العربية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية مأمون حمدان أن هذه النتيجة هي دليل على كفاءة أداء مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وزيادة ثقة المستثمرين فيه، مضيفاً بأن السوق مستمرة بالدراسات ووضع المقترحات التي من شانها تحسين واقع عمل السوق وأداء المؤشر وتقديم أفضل التسهيلات للشركات الراغبة بالإدراج ضمن سوق دمشق للأوراق المالية، إضافة إلى عقد الاجتماعات الدورية مع هيئة الأوراق والأسواق المالية.

ولا يزال مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية للأسبوع الثاني على التوالي في المنطقة الخضراء فقد ارتفع المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأسبوع الثالث من شهر تشرين الأول ٢٠١٥، ليصل إلى قيمة ١,٢٢٤ نقطة وهي أعلى قيمة له منذ نحو ٧ أشهر، وبذلك يكون المؤشر قد ارتفع نحو الـ١٨,٢٢ نقطة عن الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول أي بتغير إيجابي نسبته +١,٥١٪.

وقد قاد هذا الارتفاع بالمؤشر أداء بعض أسهم الشركات المدرجة أهمها كل من سهم (فرنسبنك سورية) الذي ارتفع سعر سهمه بنسبة ٩,٢٩٪، وتلاه سهم (بنك قطر الوطني–سورية) الذي ارتفع سعر سهمه بنسبة ٥,٧٣٪، ومن ثم سهم (بنك سورية الدولي الإسلامي) الذي ارتفع بنسبة ٥,١٦٪.

مدير مخابز اللاذقية: الدقيق هو الفصل في جودة الرغيف لا السعر!

عبير سمير محمود

ينتظر – مطالباً– المواطن السوري الجهات المعنية تحسين رغيف الخبز من حيث شكله ولونه وطعمه خاصة بعد ارتفاع سعر الربطة من ٣٥ إلى ٥٠ ليرة سورية، في حين أكد مدير فرع المخابز باللاذقية المهندس سعيد عيسى في تصريح خاص لـ«الوطن» أن ارتفاع سعر الخبز ليس له علاقة بتحسن جودة الرغيف، مبيناً أن الخبز شهد تحسناً في الفترة الأخيرة بعد تخفيض نسبة الاستخراج لمادة الطحين من ٩٥٪ إلى ٩٠٪، إضافة لتزويد الفرع بالدقيق الروماني المُخفَّض استخراجه، ليلحظ المواطن تحسناً من حيث جودة الرغيف حالياً مقارنة بها منذ ٢٠ يوماً تقريباً، موضحاً: هذا التحسن يفسّر أن نسبة مساهمة نوعية الدقيق في جودة الرغيف هي «الفصل» والعامل الأساس فيها، لتبقى العوامل الأخرى المرتبطة بالعامل البشري أو الآلي بمنزلة عوامل مكمّلة فنفس العجان ونفس الآلة بذات الإدارة التي تنتج خبزاً من مدة ٢٠ يوماً تنتجه حالياً لكن بنوعية أفضل وجودة أكثر قبولاً لدى المواطن، ومن يغيّر المعادلة هي نوعية الدقيق فقط، أي إنه في الحقيقة نحن كمخابز نبقى رهن نوعية المواد الداخلة في عملية التصنيع، فالمواد ذات النوعية الجيدة تنتج بالتأكيد خبزاً بنوعية جيدة، مقابل أن المواد الأقل جودة سيكون لها منعكسها الكبير على نوعية الخبز المنتج.

من جهة ثانية أكد مدير مخابز اللاذقية أن مبيعات الفرع لا تزال بالوتيرة نفسها في ظل توافر جميع مستلزمات الإنتاج، مطالباً بنوعية مستقرة من الدقيق ذي النوعية الجيدة لإنتاج خبز بنوعية جيدة.

إعادة هيكلة مديريات وزارة السياحة

فادي بك الشريف

ترأس وزير السياحة المهندس بشر يازجي اجتماع تتبع مع مديري المديريات المركزية التابعة لوزارة السياحة، ودعا الوزير إلى أن تقوم كل مديرية باستكمال ترتيب هيكليتها وبرامجها والكوادر البشرية لتكون المديريات نموذجية ومثالية حسب عملها.

كما وجه بمتابعة مركز خدمة المواطن بإكمال قواعد بياناته لتكون شاملة لكل المنشآت السياحية والمكاتب والشركات السياحية كخطوة أولى لتأسيس النافذة الواحدة.

وأكد الوزير ضرورة وضع جدول زمني للترويج ودعوة وسائل الإعلام الخارجي السياحية المتخصصة للترويج للسياحة وأهمية السير ببرنامج ترويج للواقع السياحي في المرحلة القادمة وبما يتناسب معها.

كما ناقش الوزير وضع العاملين بالفاتورة وطلب من المديرين وضع دراسة لحل مشكلات العاملين والتثبيت وأيضاً وجه المديرين لتوزيع بدل الخدمات للعمال المستحقين فقط.

وأشار إلى استكمال عمليات الأرشفة الإلكترونية لتمتلك الوزارة بنكاً من المعلومات بأقرب فترة.

٨٣٤ مليون ليرة موازنة «الاقتصاد» في ٢٠١٦ منها ٣٠٠ مليون ليرة لإحداث مناطق حرة جديدة

الوطن

قدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية موازنتها للعام ٢٠١٦ بمبلغ ٨٣٤ مليون ليرة منها ٢٥٧ مليون ليرة قطع أجنبي، وقد استحوذت المؤسسة العامة للمناطق الحرة على الحصة الأكبر من هذه الموازنة حيث تم تخصيصها بـ٦٨٩ مليون ليرة ثم تأتي حصة الإدارة المركزية بـ١٢٠ مليون ليرة مع حصة ضئيلة للمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية بحوالي ٢٤ مليون ليرة فقط.

وقدرت الوزارة إجمالي إنفاقها لنهاية العام ٢٠١٥ بنحو ٣٨ مليون ليرة على حين بلغ إنفاق الوزارة التراكمي منذ بداية الخطة لغاية العام الجاري بنحو ٩ مليارات ليرة منها ٢٧٣ مليون ليرة على الإدارة المركزية و٤,٥ مليارات ليرة على المناطق الحرة و٤,٣ مليارات ليرة على المعارض.

وشملت خطة المؤسسة العامة للمناطق الحرة التي استحوذت على الحصة الأكبر من موازنة وزار الاقتصاد على ١٣ مشروعاً منها مشروع واحد جديد يتمثل بإحداث مناطق حرة جديدة وخصصت لهذا المشروع ٣٠٠ مليون ليرة منها قطع أجنبي ٢٥٧ مليون ليرة حيث كانت الوزارة طلبت ٥٠٠ مليون ليرة لهذا المشروع ويتوزع باقي الاعتماد على المشاريع الأخرى المباشر بها والتي تتمحور حول توسع المنطقة الحرة في عدرا بمبلغ ٤٠ مليون وتوسع المنطقة الحرة في اللاذقية ونالت الحصة الأكبر بنحو ١٧٣ مليون ليرة وتوسع المنطقة الحرة في حسياء بحوالي ١٠١ مليون ليرة وتوزع باقي الاعتمادات على المشاريع الأخرى بمبالغ تصل إلى ٢٠ مليون ليرة على توسع المنطقة الحرة في طرطوس وتوسع المنطقة الحرة المرفئية وتوسع المنطقة الحرة في حلب وتوسع المنطقة الحرة في دمشق والمطار واليعربية إضافة توسع الإدارة العامة ومشروع الحاسب الآلي ومشروع تأهيل وتدريب العاملين.

واستحوذت مشاريع إنشاء البنى التحتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الحصة الأكبر من اعتمادات الإدارة المركزية في الوزارة بمبلغ ٣٩ مليون ليرة وهناك مبلغ ٥٥ مليون ليرة على مبنى الإدارة العامة و٢٥ مليون ليرة على مشروع الربط الشبكي وأتمتة أعمال الوزارة.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد لـ«الوطن» إن نهج الوزارة مازال يعتمد مبدأ التشغيل الأكثر بالأجر الأفضل، متمثلة بالسياسة الاقتصادية التي تميل كفتها أو يمكن أن تنحاز باتجاه الصناعة على حساب التجارة حيث تنحو حالياً باتجاه الإنتاج الصناعي والزراعي مع تحقيق مصلحة الفئات التجارية.

ويدعو نهج الوزارة إلى تكريس مبدأ حماية الصناعة الوطنية وترشيد الاستيراد على اعتبار أن إنتاج السلع يخدم الهدف المرجو في التخفيف من استيرادها للوصول إلى سلع تصديرية مع تقييد للاستيراد تمهيدا إلى عودة المصانع للإنتاج بالتزامن مع خلق الطلب على هذا الإنتاج.

شكر على تعزية

اللواء مصطفى طيارة وعائلته
وجميع آل طيارة وآل منصور

يتقدمون بوافر الشكر والامتنان إلى كل من واساهم بالحضور أو الاتصال الهاتفي والبرقي بوفاة فقيدتهم الغالية زوجة اللواء مصطفى طيارة:

نجاح علي منصور «فريال»

سائلين المولى ألا يفجعهم بعزيز

إنا لله وإنا إليه راجعون